فتحي عبدالله وبهجة المقهى

عبد الحكيم حيدر

أول إحساس يأتيك بغتة حينما يسعدك الحظ، وتجلس مع فلاح ساخر وبوهيمي، كفتحي عبدالله، يضحك حتى على نكده ومزاجه وحاجته، ويبسّط لك العالم ويشعره أيضا، هو أنك مع شخص كان قريبا لك في يوم ما في حقل أو جني القطن أو تختة المدرسة أو في انتظار قطار، كنت فيه وحيدا، وقد ضاقت بكما السبل، وتأخر القطار، وانسابت الحكايات من طرف لسانه، فملتما إلى نصبة شاي، فطلب شيشة فور جلوسه، وأخذتكما الحكايات حتى نسيتما القطارات، ثم فرّقتكما الطرق بلا أخذ عناوين، فجأة تراه بعد سنوات في مقهى أو أتوبيس أو حلقة ذكر أو «زهرة البستان»، فيبادرك بالسلام، وكأنه ما انقطع بينكما قط حديث ولا ود.

رأيته في سنة 1989 أول مرة في مقهى «زهرة البستان» يضحك ويحكي، وكأنه في كامل همّته، كفلاح جاء من ساعتين من بغداد، عن الناس هناك وعن الشعر والكتابة. كان أيقا لي، وكأنه صاحبي الذي زاملني في تختة المدرسة الإعدادية، على من قرية منقطين، وكانت به عرجة خفيفة. وفي إجازة السنة الثالثة الإعدادية، سافر إلى ليبيا «سلكاوي»، مع أولاد عمّه ولم يعد إلى منقطين.

كان فتحي عبدالله يحكي بيسر وسهولة، بلا نكد ولا كآبة أو سوداوية مثقفين يخرجون الكلمة ويبتلعون الثانية خوفا على الأيديولوجيا أو المنهج أو الخوف من الوقوع فيما لا تُحمد عقباه من القول أو التصريح أو اكتشاف الذات. كان يحكي بسهولة ويسر، وكأنه يسوق غنماته في حقل، أو يسوق بقرته بجوار حلفاء، نابتة على ريشة ترعة، ويغنّي، أو يدور بالنورج فوق سنبلات القمح، أو يغنّي بجوار ساقية. كان كلامه طليقا وبلا خوف، وبلا أدنى محاذير من جماعة أو جيل أو سلطة أو ثلة أو جيتو مغلق على ناسه، فلا هو ماركسي، كعتاة الماركسيين في حذرهم وشكيمتهم، ولا هو عروبي أو ناصري يعبد الفرد ومنظماته البالية، ولا هو حزبي، ولا هو يميني قح، ولا يعبد أي نظرية كانت، بل ذات واعية فقط لما تراه وتحسّه، تقول ما تراه قريباً من خاطرها ومذاقها وفطرة الفلاح النبيه فيها.

كان حادّا أحيانا، ولكنه حينما يرتاح إلى ركن مقهى يعود إلى اتزان (وطيوبة) الفلاح التي فيه، ويبدأ مزاج الدخان والحكي. وإذا حضرت الشيشة والليل، ففي أي مكان ينام فتحي ليلته، حتى في بيت ذئاب. وفي الصباح يمشي إلى عملة في هيئة الكتاب أو مجلة القاهرة، ولا يشبع أبدا من الضحك مع الناس في أي مكان.

في السنوات الأخيرة، زادت عليه حدّة المرض، حتى أنني قلت لنفسي إن فتحي صار هيكلاً، وإذا به يقول لي في التليفون: «يا ولد، يا حيدر، أنا ومحمد عيد عاوزين نسهر معاك، يا ولد أنت». كان محمد عيد قد بدأ يتوكأ على عصاه، ولكن في كامل صحته، وفتحي شبه هيكل عظمي هشّ، وحينما بدأت السهرة بدا الألق في عينيه كنسر، وبدأ الحكي، وكأنه يشتهي العالم أول مرة. كم كانت تلك الليلة جميلة، وكم كان محمد عيد مبتهجا وبهيا وطيبا وسخيا ليلتها، وإذا به يقول: «يا أولاد الكلب، يا فلاحين، مكنتش أعرف انكوا بتحبوا الحياة بالشكل ده؟». ضحك فتحي، وبدأ الحكي يأخذ جلاله وصخبه، وإن حكى فتحي، فألف حكّاء حوله يرقص، ومحمد عيد فرحان، وكأنه لأول مرة يجلس مع فلاحين، أحدهما من ريف المنوفية، وهو فتحي، والآخر من ريف المنيا. كنت أخاف على فتحي من الفرح، وكأنه يريد أن يطير، أو يحكي كل الدنيا في ليلة واحدة، وأخاف أيضا على محمد عيد، وخصوصا بعدما تساند علىّ بعصاته في الخروج حتى باب المترو. وفتحي يمشي مبتعدا كي يلحق الأتوبيس إلى مدينته بأطراف القاهرة، وكأنني أراه يطير. كنت أخاف على فتحي ومحمد عيد يتوكآ علي، حتى ركب محمد عيد، وظللنا نتواعد بالأمنية سنوات بعد هذه الليلة كي نكرّرها. ولكن صحة محمد عيد كانت قد بدأت في التدهور. وظل فتحي يمرض ويعود ويواعدني أن نسهر. وأنا في قرارة نفسي أخاف، أخاف حتى رؤيته، كي لا أتألم أكثر، خصوصا وهو يكبرني بشهر بالتمام والكمال، حتى لحق بمحمد عيد، فسلام على الاثنين هناك.

إلى متى تستمر الأزمة التونسية؟

عمر كوش

تحولت الأزمة السياسية غير المسبوقة، التي تعيشها تونس منذ مدّة، ما بين الرئيس قيس سعيد ورئيس الحكومة هشام المشيشي، إلى معركة كسر عظم بينهما، نتيجة الإشكال القانوني الحاصل بشأن مسألة أداء اليمين الدستورية، وذلك بعد رفض الرئيس المصادقة على التعديل الوزاري الذي قدمه رئيس الحكومة ونال موافقة البرلمان، بدعوى عدم احترامه الدستور من الناحية الإجرائية، ووجود وزراء تحوم حولهم شبهات فساد. وبات السؤال مطروحاً حول المدى الذي ستصل إليه الأزمة، والوقت الذي ستستغرقه، حيث تتوالى فصولها وتشتدّ بين رئيسي السلطة التنفيذية التونسية، خصوصا بعد اتهام سعيد المشيشي بانتهاك الدستور على خلفية إقالة الأخير خمسة وزراء في حكومته محسوبين على الرئيس التونسي، وتكليف وزراء آخرين بتولي مهام تلك الوزارات إلى جانب مهامهم الموكلة إليهم، الأمر الذي اعتبره قيس سعيد تصعيداً موجهاً ضده، الغاية منه وضعه في موقف حرج أمام الشعب التونسي، وإظهاره بموقع المعطل لمصالح الدولة والشعب. وفي غياب المحكمة الدستورية التي يحق لها البتّ في الخلاف بين رأسي السلطة التنفيذية، وكان من المفترض أن يتمّ تشكيلها بعد المصادقة على الدستور الجديد في عام 2014، إلا أن التجاذبات والصراعات الحزبية السياسية حالت دون التوافق على اختيار أعضائها، فإن المشيشي اختار اللجوء إلى الهيئات القضائية الأخرى، حيث اضطر إلى طلب رأي المحكمة الإدارية التي أجابته بعدم اختصاصها بالأمر، ثم طلب من الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية القوانين إبداء رأيها في الأزمة الناجمة عن عدم دعوة الرئيس الوزراء لأداء اليمين الدستورية.

ويبدو أن ظاهر الأزمة هو تنازع على الصلاحيات ما بين رئيسي الجمهورية والحكومة، حيث يحصر الدستور التونسي اختصاصات رئيس الجمهورية في ضبط السياسات العامة في مجالات الدفاع والعلاقات الخارجية والأمن القومي، المتعلق بحماية الدولة والتراب الوطني من التهديدات الداخلية والخارجية، فيما ترك لرئيس الحكومة اختصاصا مبدئيا يتعلق بضبط السياسة العامة للدولة في باقي المجالات. أما امتدادات الأزمة فتعود إلى صراع آخر، قديم ومتجدّد، ما بين الرئيس سعيد ورئيس البرلمان، زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي، بدا عندما نجحت الحركة وأحزاب أخرى في إطاحة رئيس الحكومة التونسية السابق إلياس الفخفاخ، والذي كان يحظى بدعم الرئيس سعيد. لذلك تقف حركة النهضة في الصراع الجديد إلى جانب رئيس الحكومة، فضلاً عن ائتلاف الكرامة وحركة قلب تونس. وأطلقت قوى سياسية ومنظمات تونسية عديدة دعوات إلى عقد حوار وطني شامل، يضم جميع الأحزاب والقوى السياسية والمنظمات المدنية للبحث في الحلول والآليات التي يمكنها إخراج تونس، ليس فقط من أزمتها السياسية الحالية، بل من مختلف الأزمات والاقتصادية والاجتماعية التي تعصف بها، وتهدّدها بالإفلاس في حال استمرار التعطيل والإضرابات، وبانفجار اجتماعي وشيك مع تفاقم الأوضاع المعيشية لغالبية التونسة. ولم تلق الدعوات للحوار آذاناً صاغية، على الرغم من التوافق العام على ضرورة إيجاد مخرج للأزمة، وتطويق إرهاصاتها وارتداداتها على الشارع التونسي الذي خرج، في أكثر من مناسبة، محتجّاً على تردّي الأوضاع المعيشية والاقتصادية، لكن طرفي الأزمة لم يكتفيا بالدخول في لعبة تسجيل نقاط سياسية على الطرف الآخر ومحاولة إحراجه، بل يحاولان زجّ الشارع في الصراع السياسي الدائر، عبر دعوة أنصارهما إلى تنظيم مسيرات احتجاجية، فقد دعت حركة النهضة، التي تقف إلى جانب رئيس الوزراء، إلى تنظيم مسيرة شعبية حاشدة في 27 من فبراير/ شباط الجاري، بينما ينادي أنصار الرئيس بحل البرلمان وإسقاط رئيسه الغنوشي، الأمر الذي ينذر بمخاطر وتداعيات لا تُحمد عقباها على الوضع في الشارع التونسي بشكل عام. ويعود أصل المشكلات في تونس إلى اعتمادها نظاماً سياسياً هجيناً يخلط ما بين النظامين الرئاسي والبرلماني، وانتج أزمات عدة بين كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس البرلمان، على مدى السنوات الأخيرة، حيث تتقاسم الرئاسات الثلاث الصلاحيات الدستورية، وأفضى ذلك إلى تعدّد مراكز القوة وتداخل الصلاحيات، وبالتالي لا يتوقف الصراع الدائر على الصلاحيات بين الرئيس ورئيس الحكومة، بل يشمل أيضاً الصراع القديم بين الرئيس ورئيس البرلمان، في ظل سعي الثلاثة إلى تعزيز سلطاتهم وإثبات وجودهم.

> المتضرّر الوحيد هو الشعب التونسي الذي ينحصر همه الأساسي في تحسين ظروفه المعيشية والاقتصادية المتدهورة

وأنتج دستور عام 2014 في تونس نظاماً سياسياً يحدّ من هيمنة رئيس الجمهورية على مؤسسات الدولة، ويُوصف بالنظام شبه البرلماني، حيث يوزّع السلطة على كل من رئيس الجمهورية المنتخب مباشرة من الشعب، والبرلمان المنتخب أيضاً مباشرة من الشعب، وحكومة يمنحها البرلمان الثقة، والنتيجة وجود أرضية لتنازع السلطة، ومهيأة لنشوء الأزمات، تجسّدها حالة من عدم الاعتراف بين الرؤساء وعدم احترام للسلطات، خصوصا مع دوس كل طرف على رجل الطرف الآخر، في ظل التناقض بين ما يسعى الرئيس التونسي إلى تحقيقه في توسيع صلاحياته، ورغبته في الانتقال إلى نظام رئاسي، وما تريده الأحزاب السياسية في الإبقاء على النظام الحالي. يضاف إلى ذلك تبرّم الرئيس سعيد من النظام البرلماني، وعدم إيمانه بالعمل الحزبي، كونه يعتبر الأحزاب السياسية مجرّد «أدوية منتهية الصلاحية». ولذلك يفخر بأنه أول رئيس تونسي يأتي من خارج المنظومات الحزبية، وأن رصيده يأتي من الشارع، إلى جانب أنه أستاذ القانون الدستوري، وصاحب الاستعراضات والخطابات الشعبوية.

وفي ظل استمرار أزمة الرئاسات في تونس، فإن المتضرّر الوحيد هو الشعب التونسي الذي ينحصر همه الأساسي في تحسين ظروفه المعيشية والاقتصادية المتدهورة. وبالتالي، ستزداد معاناته مع انشغال أطرف السلطة في نزاع الصلاحيات. والأجدى بالجميع تغليب مصالح الدولة والشعب على المصالح الضيقة، والتركيز على إيجاد حلول مناسبة لمشكلات عامة التونسة من زيادة الفقر وارتفاع نسب البطالة وتوفير فرص العمل وسواها.

(كاتب سوري في إسطنبول)

حوار فلسطيني مجتزأ وسلبي في القاهرة

ماجد عزام

لم تكن جولة الحوار الفلسطيني أخيرا في القاهرة عادية، جاءت حافلة بالدلالات والمضامين، والأكثر أهمية ربما أنها رسمت معالم المرحلة المقبلة بوضوح، وعلى عكس ما يعتقد أو لا يريد أن يصدق كثيرون، وثمة ملاحظتان منهجيتان على الحوار تضيئان على دلالاته: الأولى، أن الحوار عقد برعاية مصرية كاملة، وبإشراف مباشر من المخابرات العامة، وفي مقرّها الرئيسي في القاهرة، ما مثل تراجعا كبيرا وخطوةً فلسطينية إلى الوراء، بعد حوار الأمناء العامين للفصائل بين رام الله وبيروت، وحوارات ثنائية مباشرة ومتنقلة بين حركتي فتح وحماس في بيروت، والدوحة وإسطنبول، ومواقف علنية تتحدث عن طي صفحة الرعاية والوساطة بين الفلسطينيين، بل إن حركة فتح طرحت فعلاً في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي فكرة استضافة الحوار الفلسطيني في مقر السفارة الفلسطينية في القاهرة، كما حدث في إسطنبول في سبتمبر/ أيلول، حيث عقد حوار «فتح» و«حماس» في مقر القنصلية الفلسطينية فيها. تتعلق الملاحظة المنهجية الثانية بالمتحاورين، حيث شارك 14 فصيلاً فلسطينياً، بما فيها تنظيمات لا تملك أي حضور شعبي وجماهيري، وعندما شاركت في آخر انتخابات تشريعية – 2006 - لم تتجاوز نسبة الحسم، بل لم تحصل حتى على 1% من أصوات الناخبين. والتاكيد لا تملك الشرعية والحيثية الديمقراطية والسياسية للحسم في القضايا والتحدّيات التي يواجهها الشعب الفلسطيني. وتمثلت المصيبة بمشاركة الجبهة الشعبية القيادة العامة وتنظيم الصاعقة - الجناح الفلسطيني لحزب بعث نظام الأسد، علماً أنهما تفاخرا دوما بأنهما جزء من النظام سيئ الصيت، وبالتالي فهما متهمان بارتكاب جرائم حرب إلى جانبه، ومشاركته قمع الشعب السوري وثورته العادلة التي طالبت بالحرية والكرامة والديمقراطية. ومنهجياً أيضاً، يمكن التساؤل عن كيفية مناقشة إجراء انتخابات ديمقراطية وشفافة ونزيهة بحضور آذرع مباشرة لنظام استبدادي لا يقيم للديمقراطية وزناً ولا شأناً. حصل التراجع الفلسطيني بعدما استغل الرئيس محمود عباس افتقاد قيادة حركة حماس الحالية إلى الحنكة والتجربة والقدرات السياسية المطلوبة، ورسم حدود اللعب وقواعده بمراسيم رئاسية، بما فيها المرسوم الانتخابي أخيرا، القاضي بإجراء الانتخابات بالتتابع، لا بالتزامن، وضمن الواقع الحالي، في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يده هي الطولى إدارياً ومالياً، ولم يمانع في تقديم هدية للنظام المصري عبر رعاية الحوار، لا الاستضافة فقط وفق القواعد والمحدّدات التي فرضها أصلاً بسلطاته الاستبدادية الأحادية، خصوصا أن نظام عبد الفتاح السيسي عاد، بعد رحيل إدارة دونالد ترامب، إلى اللغة التقليدية تجاه القضية الفلسطينية، المتضمنة حلّ الدولتين وفق قرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية، في سياق تحضير أوراقه للتعاطي مع السياسات الجديدة لإدارة جو بايدن، حيث دعا، في يوم الحوار نفسه، إلى اجتماع طارئ للمجلس الوزاري العربي في جامعة الدول العربية لدعم القضية الفلسطينية، بعدما رفض وماطل في عقد اجتماع مماثل بناء على طلب السلطة بعد الإعلان عن التطبيع بين الإمارات وإسرائيل، منتصف أغسطس/ آب الماضي، وعندما تم عقد اجتماع عادي في منتصف سبتمبر/ أيلول لمناقشة الطلبي، ورفض النظام وحلفاؤه المطبّعون تبني قرار فلسطيني يدعو إلى إدانة التطبيع والتمسك بالمبادرة العربية حدّا أدنى تجاه القضية الفلسطينية. أما تراجع حركة حماس فمرتبط برغبة قيادتها الحالية في تحصيل مكاسب فئوية لتحسين فرصها في الانتخابات الداخلية، مع وعود أن تستمر سيطرتها السلطوية في غزة، تحت إشراف محمود عباس وسطوته على المدى المنظور. كما أنها حصلت على ثمن أو مقابل مصري، تمثل بفتح معبر رفح، وبالتالي تخفيف معاناة الناس، خاصتها، قبل الانتخابات، على الرغم من أن قصة المعبر مرتبطة كذلك بدعم مصري للقيادي الفتحاوي المفصول محمد دحلان وتعويمه، لتحسين فرصه أيضاً في الانتخابات.

وتطرح المعطيات السابقة مجتمعة بالضرورة السؤال المنطقي عن كيفية إجراء الانتخابات بإشراف ورعاية جهاز مخابرات في نظام استبدادي انقلابي، وكيف يمكن الحديث عن النزاهة والتنافس الشريف وضمان احترام النتائج بوجود الجنرال عباس كامل ومعاونيه.

أما في التفاصيل، فقد جرى رفض أي نقاش جدّي وعميق بشأن الانتخابات ومرجعياتها السياسية، وفرضت حركتا فتح وحماس الأجندة الإجرائية بتواطؤ تام من المخابرات المصرية ومديرها عباس كامل، أو لدقة، تم تمرير ما اتفقت عليه الحركتان، ولكن ضمن إطار أو ختم وطني فلسطيني جامع. وهذا يذكّر بحوار 2005 الذي أنتج وثيقة مارس/ آذار التي تضمنت ثلاثة بنود: الهدنة مع إسرائيل والانتخابات التشريعية وإعادة بناء منظمة التحرير. ولم يتم تفعيل البند الثالث، وحينها قال أحد الأمناء العامين ساخراً «لنلبس ما تحيكه لنا فتح وحماس»، من دون أن يسأل نفسه عن أسباب هذه الدعابة المرّة وخلفياتها وحيثياتها وتداعياتها على المشهد الفلسطيني برمته. بناء عليه، تم التركيز فقط على الخطوات الإجرائية للانتخابات التشريعية بما في ذلك محكمة الانتخابات والحريات العامة وحقوق الترشح والدعاية وكيفية مشاركة فلسطيني القدس ترشّحاً وتصويتاً. وجرى كذلك رفض أي نقاش بشأن منظمة التحرير والمجلس الوطني، بل تم إلهاء أو خداع الفصائل بعقد جلسة حوار أخرى في مارس/ آذار المقبل في الملفين بحضور هيئة رئاسة المجلس الوطني الهرمة وغير المنتخبة، واللجنة المركزية للانتخابات التي تقول إنها غير مخوّلة أصلاً النظر أو العمل على انتخابات المجلس الوطني في الخارج. وحتى لو كان الأمر جدّياً، وهو ليس كذلك، فكيف يمكن الاستعداد لإجراء انتخابات يشارك فيها الملايين في ظرف خمسة شهور، من دون أي خطوات تمهيدية مسبقة.

> جرى رفض اي نقاش جدّي بشأن الانتخابات ومرجعياتها السياسية، وفرضت فتح وحماس الأجندة الإجرائية بتواطؤ تام من المخابرات المصرية

أمر مهم آخر ارتبط بالحوار، ويتعلق بقرار فتح معبر رفح الذي ظن كثيرون أنه مرتبط بالحوار وإجراح المخابرات المصرية من خطاب الفصائل المحرجة من خروجها لحوار القاهرة، بينما المعبر مغلق أمام أهل غزة، قبل أن يتضح أنه مرتبط بمحمد دحلان وتياره. وقد جرى رفض أي نقاش في إجراء الانتخابات في واقع الانقسام الحالي، في ظل مخاوف ازدياد احتمال تأبيد الانقسام أو تنظيمه وتأطيره في أحسن الأحوال. عموماً، أخذ كل طرف ما يريد من الحوار، حيث فرض الرئيس عباس أجندته بإجراء انتخابات متتابعة، وفق الواقع الحالي الذي يتحكّم فيه بشكل شبه كامل. وأمر مماثل يمكن قوله عن قيادة حركة حماس، وهو ما فعله النظام المصري أيضا. أما الفصائل فتم تصدير الوهم لها أو إشعارها بأنها ما زالت حاضرة في المشهد وحسم القضايا الفلسطينية، على الرغم من أنها، كما العادة في العقدين الأخيرين، تلبس ما تحيكه لها حركتا فتح وحماس.

وأسوأ من كل ما سبق استغلال الحوار لتعويم تيار محمد دحلان. وكان لافتاً أن المخابرات المصرية برمجت عودة بعض قياداته إلى غزة في يوم عودة قادة الفصائل المتحاورة نفسه، في شرعنة صارخة لهم ولتيارهم. والأكثر سوءا تمثل بقبول قيادة «حماس»، لأسباب خاصة، بما رفضه محمود عباس وسلطة رام الله، هي المستجدّة وحديثة العهد بالسياسة، لا ترى ولا تستوعب الآثار والتداعيات الكارثية لتعويم دحلان. وببساطة، إذا كان محمود عباس ينتمي إلى طبقة الفلول القدامى «يشبه حسني مبارك»، فإن دحلان ينتمي إلى الفلول الجدد «يشبه عبد الفتاح السيسي» بكل غطرسته.

(كاتب فلسطيني في إسطنبول)

رجل يرتدي بدلة تحمل رموز جميع الفصائل الفلسطينية خلال مظاهرة في ساحة الجندي المجهول في مدينة غزة، في 4/ 5/ 2011 (عارف تامري/ فرانس برس/ AFP)

الحكومة اليمنية وكل هذه التحديات

باسم فضل الشعبي

طالبت الأمم المتحدة، على لسان منسق الشؤون الإنسانية في اليمن مارك لوكوك، المانحين بتقديم أربع مليارات دولار لتفادي المجاعة في اليمن التي قال إنها على الأبواب، وسوف تؤدي إلى حدوث أبشع كارثة إنسانية في البلاد التي تعاني من أزمات عديدة.

ومنذ وصلت الحكومة اليمنية الجديدة إلى العاصمة المؤقتة عدن، وأخر ديسمبر/ كانون الأول الماضي، وهي تعيش وسط تحديات كبيرة جدا، وتتجاذبها ملفات عديدة، أبرزها الملف الاقتصادي الناتج عن تدهور سعر صرف العملة اليمنية أمام النقد الأجنبي وعدم الانتظام في صرف مرتبات الموظفين والمتقاعدين شهورا عديدة، وارتفاع أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية في الأسواق المحلية، بما يفوق قدرات الناس من التأقلم معها، والحصول على حياة كريمة. وهذه الأسباب وغيرها تعتمد عليها المنظمات الدولية في التحذير من المجاعة، مع تدني مستوى التمويل الذي تقدمه دول التحالف والدول المجاورة للعمليات الإنسانية.

ويعيش ملايين من اليمنيين في الجنوب والشمال، بعد توقف صرف المرتبات الشهرية وركود سوق العمل، على المساعدات الإنسانية التي تقدمها المنظمات الدولية والمنظمات التابعة لدول الخليج المجاورة، فيما أعداد أخرى لا تصل إليهم المساعدات، كما ظهر ذلك في محافظات الحديدة وحجّة، غرب اليمن، ولحج جنوبا، ويعيشون مجاعة حقيقية، والخوف كل الخوف من أن تتسع رقعة المجاعة، بفعل الأسباب أعلاه، في ظل عجز الحكومة اليمنية عن تحقيق أي اختراق في الملف الاقتصادي.

الواضح أن الحكومة اليمنية عند وصلت إلى عدن لم تفتح الملف الاقتصادي، ولم تبدأ بالمعالجات الضرورية والسريعة لتفادي الانهيار الوشيك. ويبدو أنها تنتظر وديعة سعودية جديدة، وعدت بها المملكة قبل الإعلان عن الحكومة التي شكلت بناء على اتفاق الرياض بين السلطة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي، لكن الظروف التي يمر بها البنك المركزي اليمني، ولا سيما بعد صدور تقرير خبراء مجلس الأمن الذي اتهمه بالتلاعب بالوديعة السابقة (مليارا دولار)، والقيام بعمليات غسل أموال ومضاربة بالعملة، قد يؤدّي إلى امتناع المملكة عن تقديم وديعة جديدة، كما قد يؤدّي إلى امتناع دول مانحة أخرى عن تقديم الدعم للحكومة، ما لم تسارع الأخيرة إلى دحض هذه الاتهامات عن البنك بصورة مهنية ودقيقة.

وإلى جانب الملف الاقتصادي، أو الأزمة الاقتصادية التي تكاد تعصف بالبلاد، هناك ملفات أخرى تشكل أهمية قراتيبة في سلم اهتمامات الحكومة، مثل الملف الأمني الذي وردت معالجاته في اتفاق الرياض، ولكن الحكومة لم تحقق النجاح في هذا الملف، بسبب توقف جميع الأطراف عن الالتزام بتنفيذ ما تبقى من بنود في اتفاق الرياض، وهو ما يمكن أن يعرّض جهود الحكومة في إعادة ترتيب المشهد الأمني للفلق، وبقي الوضع كما هو عليه في عدن، حيث نص اتفاق الرياض على إعادة دمج جميع الوحدات الأمنية، سواء التابعة للمجلس الانتقالي، والتي أسسها التحالف ودرّبها، أو التابعة للحكومة الشرعية، بحيث تكون لها مرجعية واحدة وقرار واحد، بدلا من التضارب في المرجعيات والقرارات.

وتشمل هذه البنود والخطوات أيضا الجانب العسكري، وهو الآخر لم تنفذ البنود المتعلقة به، والتي تنص على إخراج الوحدات والألوية العسكرية من عدن إلى جبهات القتال، وإعادة دمجها في داخل وزارة الدفاع اليمنية. ولم يتحقق شيء من ذلك، مذ بدء تنفيذ بعض البنود والحق جنوبا، ويعيشون مجاعة حقيقية، والخوف كل الخوف من أن تتسع رقعة المجاعة، بفعل الأسباب أعلاه، في ظل عجز الحكومة اليمنية عن تحقيق أي اختراق في الملف الاقتصادي.

الواضح أن الحكومة اليمنية عند وصلت إلى عدن لم تفتح الملف الاقتصادي، ولم تبدأ بالمعالجات الضرورية والسريعة لتفادي الانهيار الوشيك. ويبدو أنها تنتظر وديعة سعودية جديدة، وعدت بها المملكة قبل الإعلان عن الحكومة التي شكلت بناء على اتفاق الرياض بين السلطة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي، لكن الظروف التي يمر بها البنك المركزي اليمني، ولا سيما بعد صدور تقرير خبراء مجلس الأمن الذي اتهمه بالتلاعب

كاريكاتير **عماد حجاج**

مخرجات سوتشي وطحين الهواء

محمود الوهب

لا جديد لدى اجتماع سوتشي السوري، في جولته الخامسة عشرة يومي 16 و17 فبراير/ شباط الحالي في مدينة سوتشي الروسية، غير البيان المشترك الذي لم يطحن سوى الهواء. ذلك ما قالته مفراداته، وعباراته التي توافق عليها المشتركون في نهاية جولتهم، وهم يعالجون معاناة شعب بلغ، منذ زمن، أقصى ألوان مأسيه، إذ لم تتضمن بنود البيان السبعة عشر عبارة واحدة أو جملة مفيدة بمعنى البناء عليها، ربما لأنه لم يأت بالملموس على تلبية طموحات الشعب السوري الذي لم يعد قادراً على تحمّل مزيد من المعاناة متعدّدة الأوجه، لا في الداخل ولا في الخارج. ولكن البيان، للحقيقة، قد دان الإرهاب، إذ قال باستمرار محاربته، ما يعني الابتعاد عن الحلّ؛ فهذا هو الخطاء الذي يلتحف به الروسي والإيراني، والنظام أولهما طبعاً، الثالوث غير البريء منه، والأخير يمارس الإرهاب ضد الشعب السوري منذ خمسين عاماً، فالاستبداد الشامل منبع الإرهاب بوجوهه كافة. ولا خلاص منه إلا بإحلال نظام ديمقراطي يمثل أطياف الشعب السوري، ويحقق المواطنة كاملة، ويلغي التمييز على أي أساس كان. ولن يتحقق هذا إلا بتطبيق قرار مجلس الأمن 2254 الذي يعرفه الروس والإيرانيون قبل غيرهما، ويؤكّده المجتمع الدولي باستمرار، لكنّ الروس تحديداً يخرجون للصحافيين بعد إحباطه مجلس الأمن، في جلسة مغلقة، بما جرى في جولة اللّجنة تلك، إذ وصفها بـ«المخيبة للآمال»، وأنها بحاجة إلى «دبلوماسية دولية بناءة»، وقد عنى بذلك عدم وجود ضغط على النظام الذي يعرقل كلّ حلّ سياسي، ترعاه الأمم المتحدة، ومن يمكنه أن يضغط غير الروس أصحاب «أستانا» التي لم تأت إلا للهرب من القرار الدولي.

ومع كل ذلك الاهتمام الذي أبداه المشاركون في سوتشي، فقد تأجل عمل اللجنة إلى منتصف هذا العام، فكيف إذا لم يكن لديهم ذلك الاهتمام وتلك الرغبة. يريد الروس والإيرانيون أمراً واحداً، تصدّرت بنداً أو أكثر من بنود البيان المشترك الذي لمح، من دون أي شك، إلى كل ما يعانيه السوريون من احتلالات، ومحاولات لتغيير الجغرافيا السورية وديموغرافيتها، فأكثر من الحديث عن وحدة الأراضي السورية، وعن سيادتها، وعن ضرورة عدم تجاوز مبادئ الأمم المتحدة، ومبثاقها، ولكن إذا ما حاول القارئ استشفاف شيء يمكن البناء عليه، كأن يقول إن اجتماع سوتشي قرّر كذا، فلا يستطيع، للمثال فقط، البند المتعلق باللجنة الدستورية المنصوص عنها في القرار الأممي المذكور، الصادر منذ خمس سنوات وعدة أشهر، وقد مضى على تشكيل اللجنة نحو عامين، ومع ذلك لم يستطع وفدا اللجنة، ولا رئيساها، أن يتحدث بعضهما إلى بعض. وما ورد في البند الثامن الذي توسط ثلاثة بنود تخص اللجنة المذكورة ما يلي: «تناولنا بالتفصيل والاستفاضة الاجتماع الخامس للجنة الصياغة التابعة للجنة الدستورية الذي عقد في جنيف خلال الفترة من 25 إلى 29 من يناير 2021، وأعربنا عن عزمنا الأكيد على دعم عمل اللجنة من خلال التفاعل المستمر مع الأطراف السورية»، ومع «المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية غير بيدرسن باعتباره شخصية مساهمة في ضمان عملها المستدام والفعال».

ويعرف الذين سطروا البيان، وأشاروا إلى كفاءة بيدرسون، أنه هو من صرّح للصحافيين بعد إحباطه مجلس الأمن، في جلسة مغلقة، بما جرى في جولة اللّجنة تلك، إذ وصفها بـ«المخيبة للآمال»، وأنها بحاجة إلى «دبلوماسية دولية بناءة»، وقد عنى بذلك عدم وجود ضغط على النظام الذي يعرقل كلّ حلّ سياسي، ترعاه الأمم المتحدة، ومن يمكنه أن يضغط غير الروس أصحاب «أستانا» التي لم تأت إلا للهرب من القرار الدولي.

ومع كل ذلك الاهتمام الذي أبداه المشاركون في سوتشي، فقد تأجل عمل اللجنة إلى منتصف هذا العام، فكيف إذا لم يكن لديهم ذلك الاهتمام وتلك الرغبة. يريد الروس والإيرانيون أمراً واحداً، إجراء الانتخابات الرئاسية في دمشق بأمن وسلام، وإعطاء مزيد من الشرعية لمن تسبب، ولا يزال، بالمأساة السورية من ألفها إلى يائها.

> لم يشر بيان اجتماعات سوتشي إلى الكيفية التي تجري من خلالها وحدة الأراضي السورية

أكثر البيان من الحديث عن وحدة الأراضي السورية، فلم يكد بند من بنوده يخلو من الإشارة إلى ذلك الأمر، لكن البيان لم يشر إلى الكيفية التي تجري من خلالها وحدة الأراضي، مع وجود الاحتلالات المختلفة والجيوش المتعددة، ناهيك بالمليشيات التي تعيث فساداً في المحافظات السورية كافة. والحقيقة أنّ جماعة أستانة غير قادرة أن تتفرد بحلّ لا يلبي حقوق السوريين التي أهدرت. ولا يُقنع، في نهاية المطاف، المنظومة الدولية وأممها المتحدة وقرارها 2254 الذي يعد وسطياً أرضى الأطراف المتنازعة، ولا أيا من منظماتها الإنسانية التي وقفت على أوجاع السوريين عن كثب، ولا يمكّن السوريين من تحقيق سلامهم الداخلي.. ولعل في رفض الولايات المتحدة حضور اجتماع سوتشي دلالة واضحة على أن هذه الخطوات كلها لا تقود إلى سلام عادل، وأنه لا مناص من البدء بتطبيق القرار الأممي المتفق عليه، وما عداه إمعان في المأساة السورية.

(كاتب سوري)

كلوب هاوس من الصين إلى السعودية

ياسر أبو هلالة

تعتبر السعودية، منذ ميلاد الشبكة العنكبوتية، متصدّرة عالميا وعربيا، فقد تصدّرت التدوين والمنتديات قبل ظهور منصات التواصل الاجتماعي، وتكاد تكون مختبرا عالميا للتطبيقات والمنصّات، لاتساع عدد المستخدمين وفاعليتهم، فقلّ أن تجد منصّة، سواء يوتيوب أم تويتر، ولا تحتل فيها موقع الصدارة. حتى أن ظاهرة الذباب الإلكتروني تؤكد ذلك، فالسيطرة على المنصّات تطلبت الرد بأعداد مضاعفة، مجنّدة حقيقيا أم روبوتات. لذا لم يكن مستغربا أن يتصدّر المستخدمون السعوديون آخر منصة ظهرت «كلوب هاوس». ما يخص السعودية يمكن تعميمه عربيا، فهي مجتمع شاب، أكثر من 70% من مواطنيه دون الثلاثين، ويتنشر فيه التعليم وتضيق فيه حرية التعبير. ما يميز السعودية أكثر من غيرها الوضع الاقتصادي الذي نشر الإنترنت بشكل واسع، ومكّن أكثرية الشباب من شراء أجهزة «آي فون» التي يقتصر عليها التطبيق حتى الآن. فوق ذلك، تمكن الشباب السعودي، بفضل التعليم الجيد في الجامعات الغربية، الأميركية خصوصا، والاستخدام الواسع والفعّال، من مواكبة آخر ما يصدر عن السليكون فالي وإعادة تصديره عربيا.

يختلف تطبيق كلوب هاوس عن غيره في عدة مزايا، أوله التوثيق وغياب الذباب الإلكتروني، فلا يمكن التسجيل إلا بناءً على دعوةٍ من مستخدم حقيقي، وعلى رقم هاتف حقيقي، وهو ما شكّل فرصة، بحسب جوش روجين، في «واشنطن بوست»، من التحدث بـ«صراحة واحترام» وتعلم فن «الاستماع وليس التحدث». فالجلسة تستمر نحو ساعتين تستمع فيها الأكثرية أكثر مما تتحدّث. يحقق التطبيق، الذي بدأ في ربيع 2020 بـ1500 مستخدم، نموا يصل إلى مليونين أسبوعيا، خصوصا بعد دخول مشاهير عليه، مثل إيلون ماسك، رئيس شركة تيسلا موتورز. يمكن أن تشكل السعودية مختبرا عربيا للتطبيق، ويمكن أن نرى أنفسنا على الصينيين التي حظرته بلادهم، مع أنها شهدت أوسع انتشار له، إلى درجة أن سعر العضوية فيها بلغ، من خلال شراء كود قبول الإضافة، نحو 70 دولارا، بحسب صحيفة الغارديان. وفي بلد قمعي، شارك الصينيون، للمرة الأولى، بنقاش حول أكثر القضايا حساسية، وهي مأساة الإيغور وقمع المتظاهرين في هونغ كونغ. لم تستمر فرحتهم وحظر التطبيق نهائيا. كانت تايلاند أحسن حالا، فقد اكتفى الوزير المعني بالاقتصاد الرقمي بتحذير المستخدمين

أنقرة عندما تستعد لانتقام مرتقب

سمير صالحة

تعد أنقرة بالتأكيد لعملية انتقامية بعد استهداف مواطنين أتراك في منطقة غارا العراقية، حيث عثر الجيش على جثث 13 شخصا في أحد كهوف المنطقة. وقد أعلنت وزارة الدفاع التركية بوضوح عن هذا الاستعداد، عندما عبرت عن نياتها بتوسيع نطاق عملياتها العسكرية ضد مجموعات حزب العمال الكردستاني في سورية والعراق، والبحث عن قتلة الرهائن الأتراك الـ 13 بهذه الوحشية، لأنه لا يمكن إغلاق ملف القضية، حتى ولو كان الثمن باهظا على حكومة العدالة والتنمية التي تحتاج إلى إنجاز سياسي وعسكري كبير في هذه الآونة. ولكن تحركا عسكريا من هذا النوع يتطلب أيضا الاستعداد للمرحلة المقبلة في إطار توازنات ميدانية وسياسية إقليمية جديدة.

إلى هذا الأمر، تعاقدت تركيا مع شركة الاستشارات القانونية والسياسية، أرنولد أند بورتر، الأميركية، للدفاع عن حقوقها في العودة إلى برنامج المقاتلة الأميركية، إف – 35، الذي استبعدتها واشنطن منه، بسبب شرائها المنظومة الدفاعية الروسية أس 400. ووجه الرئيس التركي، أردوغان، مزيدا من الرسائل الانفتاحية نحو الإدارة الأميركية الجديدة، فمبرّرات التقارب التركي الأميركي تفوق بكثير أسباب التباعد والقطيعة، على الرغم من ارتكاب واشنطن خطأ متعمدا في التشكيك بالرواية التركية بشأن مقتل المواطنين الأتراك في شمال العراق.

قبل ذلك بساعات، كانت هناك معلومات ميدانية عن استعدادات أميركية وروسية لإنشاء قواعد عسكرية جديدة في شرق سورية في أكثر المواقع الجغرافية أهمية على مقربة من الحدود بين الدول الثلاث المتجاورة، سورية والعراق وتركيا. بعد ذلك بساعات، كان هناك الاتصال الهاتفي بين الرئيسين التركي، أردوغان، والإيراني، حسن روحاني، وخصص قسم كبير منه لتطورات المشهد في سنجار، وانتشار قوات الحشد الشعبي في المناطق المجاورة لأربيل. وقد أرادت طهران توجيه أكثر من رسالة إلى أكثر من طرف محلي وإقليمي: نسف التفاهمات والاتفاقيات بين بغداد وأربيل بشأن سنجار وقطع الطريق على نيات أنقرة القيام بعملية عسكرية في المنطقة، وتحييد أية محاولة فرض واقع تركي أو أميركي جديد في شمال العراق. وستسهل الإجابة عن سؤال عمن استهدف أربيل والقوات الأميركية أخيرا حتما التعامل مع تنقلات عسكرية وسياسية كثيرة فوق رقعة شمال العراق وشمال شرق سورية، والتي لا يريد أي من الأطراف الفاعلة هناك أن تتم على حساب نفوذه ومصالحه.

جمّدت واشنطن وقيادات التحالف الدولي كل المناورات والخطط العسكرية المشتركة مع حكومة كردستان العراق في أربيل وقوات سوريا الديمقراطية (قسد) في شمال شرق سورية منذ أشهر، والتبرير وباء كورونا، وتجنب ارتدادات عملية اغتيال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني مطلع يناير/ كانون الثاني 2020، ولا أحد في القامشلي وأربيل مقتنع بهذه الذرائع. ما يقلق الجانبين هو صفقة تسويات أكبر على حسابهما بين الدول الخمس التي تتابع تطورات الملفين عن قرب، وتخوف أكراد حزب العمال وأربيل وشرق الفرات مشترك، أن تسحب واشنطن جنودها من المنطقتين، وتتركهما في مواجهة بغداد وأنقرة وطهران، لأن ذريعة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) لم تعد واقعية ومؤثرة.

هل تُقدم الإدارة الأميركية الجديدة على سيناريو من هذا النوع، يفتح الأبواب على نسف التوازنات الأمنية والميدانية في شمالي العراق وسورية لصالح تحالف أستانة (روسيا وتركيا وإيران) بمثل هذه البساطة؟ ما الذي سيوفره لها قبول صفقة من هذا النوع؟ تأمين خروجها السالم من البلدين؟ هل ترغب إدارة الرئيس الأميركي، بايدن، في ذلك حقا؟ وهل تقبل الدول الحليفة والصديقة الداعمة للولايات المتحدة، مثل إسرائيل والسعودية ومصر، بخطوة انتحارية أميركية من هذا النوع، تعزّز النفوذين، التركي والإيراني، في المنطقة؟ ما قد يدفع بايدن إلى الإقدام على خطوة بهذا الاتجاه احتمال وجود تفاهمات أميركية روسية، قبلت بها أنقرة وطهران بعيدا عن الأضواء حول تسوية في الجولان، تمهد لتسوية أكبر في الملف السوري، مقابل تحجيم الدور والنفوذ الكرديين في سورية والعراق. مساومات بهذا الاتجاه تنهي أيضا ورقة حزب العمال الكردستاني التي طالما أقلقت تركيا، وقد تدفعها إلى قبول أية تسويات على خط واشنطن موسكو في إطار خطة تقاسم نفوذ إقليمية أوسع. تمسك قيادات أربيل بوجود الخطر «داعش»، واحتمال تحرك آلاف من عناصر التنظيم الذين فرّوا إلى البادية، أو اختفوا في المدن الكبيرة. ويلتقي مع ما تقوله قيادات «قسد» وضرورة مواصلة واشنطن خط الإمدادات العسكرية وشحن الأسلحة والعتاد التي قد تستخدم لاحقا وعند الضرورة لتنفيذ مشروع كردي انفصالي في شرق سورية. وهذا يعني اعتراض أربيل و«قسد» على المشروع.

وقد يعود الرئيس بايدن إلى مواصلة أسلوب الرئيس أوباما الذي اعتمده في سورية والعراق، وهو نشر الفوضى في البلدين أكثر مما هي قائمة لعرقلة التفاهمات الروسية الإيرانية التركية، لكنه قد يفاجئنا أيضا بقبول خطط توازنات إقليمية جديدة، بناء على التفاهمات الروسية الإسرائيلية في الجولان وسورية. ووجود قاعدة عسكرية أميركية على بعد مئات الأمتار من الحدود التركية السورية، وحديث عن قاعدة عسكرية روسية مماثلة في المنطقة، لا يمكن لذلك أن يتم من دون تفاهمات أميركية روسية على شيء ما في المكان. تقول القيادات الأميركية إن مهمتها لم تعد حماية آبار النفط التي تبيض ذهبا أسود لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، وإنه ليست هناك لدعم أي مشروع انفصالي في سورية. وقد يكون سبب إعلان واشنطن تخليها عن النفط في شرق سورية ورقة المياه الأهم إقليميا لإسرائيل. ولا يمكن أن تتجاهل عملية «مخلب النسر 3» التركية هذا المخطط المراد منه فرض إسرائيل شريكا رابعا في دجلة والفرات، بعدما فشلت تل أبيب قبل عقدين في إقناع أنقرة بمنحها حقوق الاستثمار طويل المدى في مشروع «غاب» الإنمائي التركي.

هل تقول واشنطن شيئا آخر؟ بعض الأجوبة هي عند الرئيس التركي الذي يدعو الإدارة الأميركية الجديدة إلى مراجعة مواقفها، وتبني قاعدة اربح اربح في العلاقات التركية الأميركية، لكنه يعرف أنه كان لهذه الرسائل مفعولها ربما مع إدارة ترامب الراحلة، لكن الأمور مع بايدن ستكون مختلفة. واستدعاء السفير الأميركي في أنقرة إلى الخارجية التركية للاحتجاج على تصريحات واشنطن بشأن تفسيرها ما جرى في «غارا « يعني أن المواقف بين البلدين متباعدة تماما. وقد بدأت أصوات تركية مؤثرة تطالب بمهاجمة الشاحنات العسكرية الأميركية التي تنقل السلاح من شمال العراق إلى شرق سورية. وينشر مركز بروكينغز الاميركي، في المقابل، تقريرا مفصلا عن العلاقات الأميركية التركية، يوصي فيه بمواصلة التصعيد ضد أنقرة حتى تتغير الأوضاع السياسية، ويتم انتخاب حكومة جديدة.

> قد يشعل بايدن الضوء الأخضر أمام بوتين، في سورية، ويعطيه ما يريد أمام طاولة حوار ولو على حساب تركيا
>
> بدأت أصوات تركية مؤثرة تطالب بمهاجمة الشاحنات العسكرية الأميركية التي تنقل السلاح من شمال العراق إلى شرق سورية

السيناريو الآخر المعاكس الذي تريد أنقرة مواجهته، إذا هو تحريك إيران قوات الحشد الشعبي في سنجار، بهدف مواجهة القوات التركية عند وقوع أية عملية عسكرية في المنطقة. ولكن الهدف غير المعلن هو السيطرة على هذه البقعة الجغرافية باسم إيران ونيابة عنها. ولا يمكن فصل انفجارات وسط بغداد قبل أسابيع عن استهداف أربيل والقواعد العسكرية الأميركية هناك. وبشأن إيران، ثمة رسائل جديدة منها، بعد الإعلان عن تفاهمات تركية عراقية حول سنجار، ومطالبة أنقرة واشنطن بالحوار المباشر معها في ممر شرق الفرات وشمال العراق. وتحاول إيران التلاعب بالتوازنات العراقية والسياسية والأمنية هناك. ويقود تضارب المصالح التركية الإيرانية في سورية والعراق إلى استنتاج أن أنقرة لن تسمح لإيران المساومة على سنجار أو أوراقها في العراق وسورية مع واشنطن، أو محاولة لعب ورقة مياه دجلة والفرات، وتسهيل مشروع الهيمنة المائية الإسرائيلية على مجرى النهرين في البلدين، بحجة حقوق أكراد سورية في المياه عند قيام دولتهم.

ستتحرك أنقرة باتجاهين حتما، نحو سنجار لضرب المشروع الإيراني على حدودها العراقية السورية، ونحو شرق سورية، لمنع أمر واقع جديد أميركي وروسي من دون وجودها أمام الطاولة. وهناك من يردد في موسكو إن واشنطن تريد حسم ما تبقى من نفوذ ووجود لمجموعات حزب العمال، وإلزامها باخلاء الساحة أمام البديل الجديد في سورية. والهدف هو سحب ورقة «إرهاب» حزب العمال من يد تركيا، وتجهيز «قسد» للعب دور سياسي أكبر في التوازنات السورية، في إطار تفاهمات إقليمية مرتقبة حول ملف الأزمة السورية.

قد يشعل بايدن الضوء الأخضر أمام الرئيس الروسي، بوتين، في سورية، ويعطيه ما يريد أمام طاولة حوار ثنائي، حتى ولو كانت على حساب تركيا. في العراق، قد يُفعل الأمر نفسه مع طهران. ما يقلق أنقرة أكثر هو سيناريو بروز الخدمات المتبادلة بين واشنطن وموسكو من جهة وطهران وواشنطن من جهة أخرى، وربما وساطة روسية بين إيران وإسرائيل تشمل الجولان وشرق سورية وشمال العراق على خط سنجار – الحسكة، وقد تتم كل هذه التفاهمات على حساب تركيا وأمنها واستقرار حدودها.

(كاتب وأستاذ جامعي تركي)

المغرب وتموضُعه الجديد في أفريقيا

عبد الدين حمروش

كان السلطان محمد الشيخ المهدي يتوق إلى المشرق، بعد تغلبه على بلاد المغرب، مُردّدا عبارته: «لا بد لي أن أذهب إلى مصر، وأخرج منها الأتراك من أجحارهم، وأنازلهم في ديارهم». زَهْوُ السلطان السعدي بانتصاراته الساحقة كان سببا في مقتله ضربًا بشاقور، على أيدي مبعوثي السلطان سليمان العثماني، حسب رواية المؤرخ الإفراني في «نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي». بهذا الحدث الجلل الذي حُمل على أثره رأس المهدي إلى عاصمة الخلافة العثمانية، ستنغلق في وجه السلاطين المغاربة جبهة الشرق، بعد أن انغلقت جبهة الشمال غير بعيد (أي الأندلس على عهد دولة بني مرين). غير أنه، وبعد مدة غير طويلة الأمد، سيتولى أحد أبناء السلطان محمد الشيخ، هذه المرّة، افتتاح جبهة الجنوب: بلاد السودان كما كانت تُسمى في الأدبيات التاريخية المغربية. وبالعودة إلى الإفراني مُجدَّدا، سنجده يُترجم تطلُّع السلطان أحمد المنصور إلى الجنوب: «ولما استولى المنصور على بلاد توات وتيكرارين وأعمالهما، تاقت همّته لبلاد السودان». وفيما خاب سعْي محمد الشيخ إلى فتح مصر، سيحالف أحمد المنصور الفوز ببلاد السودان، حتى لُقّب بـ «الذهبي»، جرّاء ما استخلصه من ذهب من تلك البلاد. وإن اتّجه المرابطون إلى السودان فاتحين قبلهم، بزعامة الأمير أبي بكر بن عمر اللمتوني، إلا أن انشغالهم بالأندلس كان أهم من الناحية الاستراتيجية، لاعتباراتٍ يضيق المجال للتفصيل فيها. لذلك، بات أكبر إنجازات السعديين، بعد دحر التحالف الإسباني- البرتغالي عن المغرب، في معركة وادي المخازن، هو فتح بلاد السودان.

تبدو علاقة المغاربة بأفريقيا (جنوب الصحراء)، ومنذ أمد بعيد، في غير حاجةٍ إلى تأكيد. ذلك أن من نتائج تلك العلاقة انتشار الإسلام، على المذهب المالكي، في الأصقاع الأفريقية، زيادة على توزع الزوايا الصوفية المغربية، من الصحراء وجنوبها حتى غرب أفريقيا، على المحيط الأطلسي. تراجع الاهتمام بالجنوب، خلال حقبة ساهم فيها انشغال السلاطين العلويين بتحرير المدن الساحلية المغربية، من قبضتي الإسبان والبرتغاليين. ومع ذلك، ظلت العلاقة المغربية - الأفريقية حاضرة، خصوصا في ما كان يتعلق بسكان الصحراء الكبرى، ومن والاهم في الجنوب. في هذا الإطار، يمكن قراءة رد المغرب أخيرا، في إثر محاولة جبهة بوليساريو إغلاق معبر الكركرات، المنفذ المغربي إلى موريتانيا، ما كان بمثابة إغلاق لـ«قوس» العلاقة التاريخية المتينة بأفريقيا (جنوب الصحراء تحديدا).

كان لتطلُّع الملك الراحل، الحسن الثاني، المُبالغ فيه إلى أوروبا، علاوة على الانسحاب المُتعجِّل من منظمة الوحدة الأفريقية، آثار سلبية بالغة على تطور العلاقة المغربية - الأفريقية، فلجوء المغرب إلى سياسة «المقعد الفارغ»، سنوات طويلة من عهد الحسن الثاني، كان من نتائجه تلقي تلك القرارات المناوئة التي كانت تحاكُ داخل ردهات المنظمة الأفريقية. بطبيعة الحال، الحديث مُوجّه، هنا، إلى ما ظلّ يصدره التحالف الثلاثي ضد المغرب، في موضوع بسط السيادة المغربية على أقاليمه الجنوبية (الجزائر وجنوب أفريقيا ونيجيريا). ويمكن التطرق إلى مرحلتين، في التاريخ المغربي المعاصر، من العلاقة المغربية - الأفريقية. ولأن في صُلب هذه العلاقة موضوع استكمال الوحدة الترابية، بات من الأجدر الحديث عن مُقاربتين: مُقاربة الملك الحسن الثاني، والتي تجسّدت في اعتماد سياسة «الكرسي الفارغ»، بعد الانسحاب من منظمة الوحدة الأفريقية، خلال قمة نيروبي المنعقدة سنة 1984. وقد تعرّض المغرب إلى مجموعة من القرارات المناوئة، في إثر ذلك الانسحاب، لولا تدخُّل بعض الدول الأفريقية الصديقة في التخفيف من وطأة بعض تلك القرارات. وبهذا الصدد، يمكن الإشارة إلى أن علاقة المغرب بدول أفريقيا كانت مبنية، أساسا، على صداقاتٍ شخصية، بين الملك الثاني وبعض رؤساء الدول الأفريقية.

مُقاربة الملك محمد السادس، التي تمثلت في المسارعة إلى استعادة «المقعد» داخل المنظمة التي صارت تسمى «الاتحاد الأفريقي»، بعد معاناة المغرب من قرارات الثلاثي المُناوئ. وفي مسعاه الحثيث، نحو مأسسة العلاقة المغربية - الأفريقية، سيعتمد محمد السادس دعائم جديدة، تقوم على ثلاثة أبعاد:

بُعد اقتصادي، عبر تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية جنوب - جنوب، بالتركيز على استثمار ما تتوفر عليه أفريقيا من مقومات ذاتية. وفي إشارة إلى حجم العلاقات التجارية النامية، يمكن تسجيل تضاعف مبيعات البضائع المغربية الموجهة إلى أفريقيا ثلاث مرات، خلال العقد الأخير، لتبلغ ما يقارب 22 مليار درهم في سنة 2019. كما يمكن الإشارة إلى ازدياد نشاط البنوك المغربية، في وجود ثلاثة بنوك مغربية كبرى في بعض الدول، ومساهمتها في تطوير القطاع المالي الأفريقي. علاوة على ذلك، يُلاحظ الاهتمام الملموس بتطوير شبكات النقل والخدمات اللوجيستيكية، إلخ.

بُعد اجتماعي - إنساني، عبر تحويل العلاقات المغربية - الأفريقية، من مستوى القمة إلى القاعدة. وقد تمّ استثمار البعد الاقتصادي، بهذا الخصوص، ليستفيد من نتائجه المثمرة المواطن الأفريقي: الاستفادة من الخبرة المغربية في تكوين الأطر، بناء قرى الصيد النموذجية، الاستثمار في ما يسمى السكن الاقتصادي، تجهيز المستشفيات المتنقلة، وغير ذلك. ومثلما ذكرنا، كان من أهداف المقاربة الجديدة، تحديدا، التوجّه إلى خدمة المواطن الأفريقي، بدل التركيز على العلاقات الرأسية مع الحكام والزعماء.

بُعد ثقافي، عبر تمتين العلاقة التاريخية المغربية - الأفريقية، باستحضار روابطها الروحية: تسهيل وفود الحجاج الأفارقة إلى مراكز الزوايا الصوفية المغربية (زاوية سيدي أحمد التيجاني في فاس مثلا). وتأتي في السياق ذاته مبادرة المغرب إلى تكوين الأئمة، القادمين من مجموعة من الدول الأفريقية، منها تلك المناوئة لوحدته الترابية، مثل نيجيريا، على مبادئ الإسلام الوسطي، في محاولةٍ إلى محاربة التطرّف والإرهاب. كما تجدر الإشارة إلى انفتاح المغرب ثقافيا على أفريقيا، من خلال احتضان دول أفريقية، باعتبارها «ضيوف شرف»، في بعض دورات المعرض الدولي للكتاب.

بشكل عام، كانت هذه أبعاد الاستراتيجية المغربية، للتموضع الجديد في دول أفريقيا. وإن كان في صُلب هذه الاستراتيجية الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد، عبر حشد الدول الصديقة لمواجهة الثلاثي المناوئ، إلا أن من نتائجها المثمرة كان: فك طوق العزلة التي فرضها انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الأفريقية من جهة أولى، وتنمية الاقتصاد المغربي من جهة ثانية، وخدمة التعاون الأفريقي (جنوب - جنوب) من جهة ثالثة. والملاحظ أن المغرب لم يستثن، في ما يتعلق بمستوى التعاون، حتى خصوم وحدته الترابية (مثل نيجيريا، رواندا، كينيا، إثيوبيا، زامبيا جنوب السودان، وغيرها من الدول).

> كان لتطلُّع الحسن الثاني، المُبالغ فيه إلى أوروبا، وللانسحاب المُتعجِّل من منظمة الوحدة الأفريقية، آثار سلبية بالغة على تطور العلاقة المغربية - الأفريقية
>
> الاعتراف الأميركي بمغربية الصحراء، وفي وجود تململ أوروبي بهذا الاتجاه، يمكن أن يمنحا المغرب فرصة لتدبير ملف الصحراء بثقة وهدوء

وإلى اليوم، استطاع المغرب التخفيف من مناوأة بعض خصومه، مثل نيجيريا التي دخل معها في مشروع اقتصادي كبير: خط نقل الغاز إلى أوروبا. وفي حال ما تحقق هذا الإنجاز الضخم، الذي ما زالت تعترضه صعوباتٌ ماليةٌ ولوجستيةٌ وسياسية، إلى حد الآن، ستكون السياسة الأفريقية للمغرب قد حققت أكبر مشاريعها على الإطلاق. ولذلك، لا غرابة من أن تسارع الجزائر إلى تجديد مشروعها القديم مع نيجيريا، في محاولةٍ إلى ثني الأخيرة عن التعاون مع المغرب، في ما يخص إنشاء أنبوب الغاز المذكور.

بعد تقدّم المغرب بطلب استعادة مقعده بالمنتظم الأفريقي، في القمة الثامنة والعشرين بأديس أبابا، كان قد وافق على ميثاق الاتحاد الأفريقي، وأكثر من ذلك الجلوس جنبا إلى جنب «بوليساريو». ولعل هذه البراغماتية التي تعاطى بها المغرب، آنئذ، لاستعادة أدواره الأفريقية، هي التي باتت تخوّله التأثير في قرارات «الاتحاد» لصالحه اليوم. هل تقترب اللحظة المأمولة، لتجد «بوليساريو» نفسها خارج الاتحاد الأفريقي؟ يمكن قراءة نجاح التموضع المغربي الجديد، في ظل الاعتراف الأميركي بمغربية الصحراء، من خلال التحرّكات الجزائرية المحمومة، في اتجاه الحلف المناوئ القديم (جنوب أفريقيا، نيجيريا، أوغندا، ..إلخ)، وفي اتجاه الحليف الروسي. وما دعوة أعضاء في البرلمان الجزائري الرئيس بايدن إلى مراجعة الاعتراف الأميركي بمغربية الصحراء إلا تأكيد الإقلاع الديبلوماسي المغربي من جهة، وأفول الهيمنة الديبلوماسية للثلاثي المناوئ من جهة ثانية. بالنسبة لإخراج «بوليساريو» من الاتحاد الأفريقي، ضمن خطة الاستهداف المغربية المتوقعة، هناك من يرى أن لا فائدة معتبرة ترجى من ذلك. فبدل الذهاب إلى حد الاصطدام الأفريقي - الأفريقي الذي يمكن أن ينشأ عنه تعطيل «الاتحاد»، يمكن أن يشكّل الأخير منصّة مستقبلية، لإطلاق حوار عقلاني متعدّد، إن لم ينه الصراع تحت مقترح الحكم الذاتي، فعلى الأقل يجنب اندلاع مواجهات مسلحة في الأقاليم الجنوبية. ويبدو تجنب إنهاك الاتحاد الأفريقي بالخلافات العربية - العربية، في ظل ما تشهده دول أفريقيا من تسارع وتائر الديمقراطية والتنمية، القرار الأنسب في المرحلة الراهنة. من دون شك، فإن الاعتراف الأميركي بمغربية الصحراء، وفي وجود تململ أوروبي بهذا الاتجاه، يمكن أن يمنحا المغرب فرصة لتدبير ملف الصحراء بثقة وهدوء وحكمة.

(كاتب مغربي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads